الحصة الثالثة: أهمية الدراسة الاجتماعية للقانون

يختص علم الاجتماع القانوني بدراسة القانون في حركيته، أي خلال تطبيقه وتأديته لوظيفته داخل المجتمع.

وبذلك فإن علم الاجتماع القانوني يستمد أهميته من تركيزه على العلاقة التبادلية بين القانون والواقع الاجتماعي، حيث يسهم بالنتيجة في وضع وتوجيه والرقي بالسياسة التشريعية.

وبالتالي فإنه يقدم نتائج الأبحاث التطبيقية التي تكشف مدى القبول الاجتماعي لقانون معين، ومدى ملاءمته لمتطلبات الواقع الاجتماعي.

لذا فإن الدراسة الاجتماعية للقانون تتسم بما يلي:

- الأصل في القانون أنه ينشأ من الواقع الاجتماعي، وأن القاعدة القانونية تُسن استجابة لتلبية حاجة اجتماعية، فالقانون لا ينشأ من الفراغ.

- القانون عبارة عن تعبير صادق عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي....؛ ومن المفروض أن يتطور بتطوره، وإلا كان القانون مجرد حبر على ورق، إن لم يواكب تطورات وتطلعات المجتمع.

- القانون هو تعبير عن روح المجتمع وحضارته وتاريخه، فهو بمثابة مرآة تعكس حضارة مجتمع معين في زمن معين[1].

- لا يمكن فهم واستيعاب القانون بمعزل عن المجتمع، لأن القانون مرتبط بالتطور التاريخي لهذا المجتمع، وتركيبته السياسية، ونموه الاقتصادي والعلمي والثقافي...

وبناء عليه تظهر أهمية الدراسة الاجتماعية للقانون في أنها تُعد بحق موجه للمشرع من أجل الاستجابة للحاجيات الاجتماعية اللامتناهية التطور والتغير، ولذلك فقد ركز المُفكر روسكو

1مؤيد زيدان: علم الاجتماع القانوني، م.س، ص: 17.

باوند دراسته للقانون في ظل مضمون الوقائع الاجتماعية، حيث خلص في بحوثه العلمية تأسيسا على هذا المنهج إلى أن المشرع يُمكنه أن يحصل على معلومات أساسية مؤكدة مُعبرة عن المصالح الإنسانية التي ينبغي تنظيمها.

إضافة إلى ذلك فإن علم الاجتماع القانوني يستمد أهميته من اهتمامه بتطور النظم القانونية والتغيرات الاجتماعية المستمرة، ذلك أن النظم القانونية تقبل التغيير حسب ما يقع من تغيُّرات جوهرية في أنظمة المجتمع وبنياته وأنساقه المختلفة، والواقع الاجتماعي شاهد على أن المشرع دائما يتدخل لتنظيم المجالات الاجتماعية المستجدة التي تحتاج إلى تنظيم كما هو الحال بتنظيم ما استجد على الساحة الاجتماعية من جرائم لم تكن معروفة من قبل كالجرائم الإرهابية وجريمة الاتجار في البشر وجرائم التحرش الجنسي، كما يتدخل المشرع باستمرار لسد الفراغ التشريعي الذي يكتنف بعض القطاعات التي لم يسبق تنظيمها تشريعا من قبل كما هو الشأن بالنسبة لقانون الضمانات المنقولة وقانون تسنيد الأصول...، ويتدخل أيضا المشرع من أجل تعديل أو تغيير أو تتميم النصوص التشريعية المنظمة لمجالات مُعينة والتي أبان الواقع الاجتماعي أنها لم تعُد ملائمة لمتطلبات وحاجيات المجتمع، كما هو الشأن بتتميم ظهير الالتزامات والعقود بالقانون المنظم للتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية الذي نظم التعاقد الإلكتروني، والقانون المنظم لبيع العقار في طور الإنجاز...

وغني عن البيان أيضا أن الدراسة الاجتماعية للقانون تستمد أهميتها من كون علم الاجتماع القانوني لا يكتفي بدراسة نشأة القواعد القانونية باعتبارها ردة فعل لمتطلبات المجتمع المتغيرة في الزمان والمكان، بل إن مجاله يشمل أيضا دراسة أسباب نشأة القاعدة القانونية وتطورها، كما يُعنى بدراسة الآثار التي تنجم عن تطبيق قانون بعينه في مجتمع معين في وقت مُحدد.

لذا يمكن القول بأن علم الاجتماع القانوني قادر على تقديم تفسير علمي منطقي للقانون خلال سريانه داخل المجتمع، وذلك بغاية الوصول إلى أكثر الصيغ القانونية ملاءمة للواقع الاجتماعي.

وخلاصة القول، فإن القانون ظاهرة اجتماعية يتعين دراستها بمنهج علمي، وتحليلها إبان سريان مفعولها وترتيب آثارها، وذلك للوقوف عن كثب على مدى تلبيتها لمتطلبات وحاجيات المجتمع.

وهذا ما يضفي أهمية قصوى على دراسة علم الاجتماع القانوني، كما أنه يؤكد صدق وصحة فرضية تزامن القانون والمجتمع في النشوء، والذي يشكل محور المحاضرة الموالية.